

العنوان: الوجود الغربي في أفريقيا
المصدر: مجلة السودان
الناشر: مركز السودان للبحوث والدراسات الاستراتيجية
المؤلف الرئيسي: يوسف، أماني كمال
المجلد/العدد: س6, ع7
محكمة: نعم
التاريخ الميلادي: 2016
الشهر: سبتمبر
الصفحات: 271 - 278
رقم MD: 809701
نوع المحتوى: بحوث ومقالات
اللغة: Arabic
قواعد المعلومات: HumanIndex, EcoLink
مواضيع: أفريقيا، الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي، السياسة الدولية، فرنسا
رابط: http://search.mandumah.com/Record/809701

الوجود الغربي في أفريقيا

أماني كمال يوسف

مقدمة

تتجلى المصالح الغربية في أفريقيا، في المصالح الأمريكية بالدرجة الأولى، والأوربية خاصة الفرنسية في درجة ثانية.

لم تكن معرفة الدول الأوروبية بأفريقيا حديثة وإنما بدأت منذ حركة الاستعمار لأفريقيا، الذي بدأ بانعقاد مؤتمر برلين عام ١٨٨٤م، حينما اجتمعت القوى الأوروبية على أن الادعاءات الاستعمارية في أفريقيا لا تكون إلا بالاحتلال الفعلي الواقع في إشارة إلى سباق جنوني مسعور على القارة. تم تقسيم كل القارة الأفريقية بين الدول الاستعمارية الأوروبية واحتلالها، ما عدا إثيوبيا وليبريا.

بعد الاستقلال انتهجت دول المتروبول سياسة ربط مستعمراتها السابقة بها، وذلك باستخدام وسائل وأساليب متعددة، سياسية واقتصادية وثقافية.(١)

الولايات المتحدة الأمريكية وأفريقيا:

في فترة الحرب الباردة لم تكن الدبلوماسية الأمريكية جادة في التدخل في القضايا الأفريقية بشكل مباشر، وكانت تركز في سياستها تجاه أفريقيا على تحقيق أربعة أهداف رئيسة هي: احتواء المد الشيوعي، حماية خطوط التجارة البحرية، الوصول إلى مناطق التعدين والمواد الخام، ودعم ونشر القيم الليبرالية الخاصة بالديمقراطية وحقوق الإنسان. إلا أن المتغيرات الدولية الجديدة وقيادة النظام أحادي القطبية أدى إلى إعادة توجيه السياسة الأمريكية نحو أفريقيا، وإعادة ترتيب أولوياتها وأهدافها(٢).

في السنوات الأخيرة بدت الولايات المتحدة أكثر اهتماماً بمصادر البترول الأفريقي كبديل عن بترول الشرق الأوسط، وعليه فإن الإدارة الأمريكية تنظر الآن إلى النفط في أفريقيا باعتباره مصلحة قومية إستراتيجية، وعليه تصبح بعض الدول مثل نيجيريا وأنغولا والغابون مصادر مهمة لتوفير النفط(٣).

مرتكزات السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا:

اتضحت ملامح هذه السياسة منذ عام ١٩٩٨، إذ سعت إدارة كلينتون إلى تأسيس شراكة أمريكية أفريقية جديدة، إذ أن رفع شعار اندماج أفريقيا في الاقتصاد العالمي لن يكفي وحده لإنهاء عمليات تهميش القارة الأفريقية ولذلك فالسياسة الأمريكية تجاه القارة الأفريقية تعتمد على المرتكزات(٤) الأساسية التالية:

ـ التركيز على مناطق إقليمية معينة، واختيار دولة أو أكثر تمارس دور القيادة مثل جنوب أفريقيا في الجنوب، ونيجيريا والسنغال في الغرب، وإثيوبيا في الشرق.

ـ طرح قضايا معينة ووضعها على قائمة السياسة الأفريقية للولايات المتحدة، مثل: الإرهاب والتطرف، وتدفق المخدرات، والجريمة الدولية وحماية البيئة، وحقوق المرأة الأفريقية...إلخ.

ـ المحافظة على الأمن والاستقرار عن طريق إنشاء قوة أفريقية لمواجهة الأزمات، وهنا يقتصر الدور الأمريكي على التمويل والتدريب.

ـ العمل على محاصرة النظم غير الموالية والتي تدعم التطرف والإرهاب من وجهة النظر الأمريكية، مثلما كان عليه الحال مع السودان وليبيا.

ـ تأمين وتعزيز فرص الاستثمار والتجارة في المنطقة وهو ما يؤكد عليه مبدأ التجارة بدلا من المساعدات.

الأهداف والمصالح الأمريكية في القارة الأفريقية:

ترتبط السياسة الأمريكية في أفريقيا بعدة مصالح. فمن الناحية الاقتصادية تهدف الولايات المتحدة إلى فتح أسواق جديدة في مناطق مختلفة من العالم ومن أبرزها القارة الأفريقية التي تتسم بوجود فرص هائلة للاستثمار وأسواق مفتوحة للمنتجات الأمريكية يؤيدها في ذلك الشركات الأمريكية الهادفة إلى توسيع نطاق الاستثمارات الخارجية، وفتح الأسواق الأفريقية الواسعة أمام السلع الأمريكية(٥).

يمكن تلمُّس أهداف التحرك الإقتصادي الأمريكي في أفريقيا من خلال التقرير الذي صدر عن مجلس العلاقات الخارجية في منتصف عام ١٩٩٧م بعنوان: «تعزيز العلاقات الاقتصادية للولايات المتحدة مع أفريقيا» والذي أوصى بأن تكون الولايات المتحدة في مقدمة الدول الصناعية الكبرى التي تستفيد من الفرص الجديدة في أفريقيا. واستناداً إلى ذلك عملت الإدارة الأمريكية السابقة للرئيس كلينتون على تطوير التجارة الأفريقية وبرامج التنمية الاقتصادية، وهو ما اتضح من خلال عدة مؤشرات أهمها زيارة الرئيس كلينتون إلى القارة الأفريقية عام ١٩٩٨م؛ حيث أطلق خلال زيارته مبدأ أو شعار: «التجارة لا المساعدات» كسبيل إلى ازدهار القارة. وقد جاء إعلان هذا الشعار في إطار سعي إدارة الرئيس الأمريكي السابق إلى تأسيس شراكة أمريكية أفريقية جديدة تكرست فيها مع الإدارة الأمريكية الجديدة بعد موافقة الكونجرس على قانون النمو والفرص في أفريقيا الذي يقوم على دعم الدول الأفريقية بالمساعدات الاقتصادية، وفتح الأسواق الأمريكية أمام سلع ومنتجات دول القارة بشرط نجاح هذه الدول في تحقيق بعض الشروط المتعلقة بالديمقراطية والتحرر الاقتصادي(٦).

لا شك أن تحقيق الأهداف الاقتصادية الأمريكية في القارة الأفريقية يتطلب تنافساً حاداً مع

الدول الأوربية التي سيطرت على الثروات والموارد الطبيعية للقارة لعهود طويلة؛ خاصة أن الولايات المتحدة تسعى إلى تغيير نسب التبادل التجاري بين أفريقيا والعالم الخارجي لصالحها وهي النسب التي تحتل فيها الدول الأوروبية النصيب الأكبر، ومن الناحية السياسية ترفع الولايات المتحدة مبدأي: الديمقراطية، وحقوق الإنسان كركيزتين أساسيتين للسياسة الخارجية الأفريقية، إلا أن هذه المبادئ مجرد أداة تستغلها السياسة الأمريكية لتحقيق مصالحها وليست هدفاً تسعى إلى تحقيقه. فالمصالح الأمريكية تتجه في بُعدها السياسي إلى تطوير العلاقات مع دول القارة الأفريقية بما يخدم ويعزز المصالح الأمريكية الحيوية في القارة.

في الوقت الراهن توفر أفريقيا جنوب الصحراء ٢٠٪ من واردات الولايات المتحدة من النفط، واردات أمريكا من نفط غرب أفريقيا بنسبة ٢٥٪ بحلول ٢٠١٥م، يعني ذلك أن واردات أمريكا من البترول الأفريقي قد فاقت وارداتها النفطية من الخليج العربي، وعليه فإن الولايات المتحدة بذلت أقصى ما في وسعها لتأمين مصادر البترول في غرب إفريقيا[٧] .

القوى الأوربية وأفريقيا :

يرجع الارتباط الأوروبي بالقارة الأفريقية إلى عهود طويلة؛ فقد تمكنت القوى الأوروبية من احتلال القارة وتقسيمها بعد مرحلة طويلة من الكشوف الجغرافية، والمحاولات الفردية من قبل بعض الدول الأوربية. وقد استطاعت القوى الأوربية أن تحافظ على مصالحها في القارة؛ فحتى في ظل نظام القطبية الثنائية الذي تراجعت فيه أهمية ومكانة القوى الأوربية التقليدية التي كانت تسيطر على أفريقيا راعت الولايات المتحدة مصالح حلفائها الأوروبيين في مناطق نفوذهم التقليدية في القارة، وسمحت لهم بالقيام بأدوار متزايدة في المواقف والأزمات المختلفة، بل إن الدبلوماسية الأمريكية في تلك الفترة قامت على اعتبار القارة الأفريقية مسؤولية خاصة للأوربيين مقابل اعتراف الدول الأوربية بمسؤولية الولايات المتحدة الخاصة في أمريكا اللاتينية.

في ظل النظام العالمي الجديد في التسعينيات نشأت بيئة جديدة أثرت على الطرفين الأوربي والأفريقي، ومن ثم على شكل ومضمون العلاقات فيما بينهما، فقد وجدت الدول الأوربية التي طالما احتفظت بمكانتها المتميزة في القارة الأفريقية أنها أصبحت في مواجهة تحديات ومخاطر جديدة أهمها الهيمنة الأمريكية والمنافسة الشديدة من جانب القوى الاقتصادية الجديدة مثل اليابان والصين وغيرهما.

لذلك عملت الدول الأوربية على تدعيم علاقاتها بالقارة الأفريقية على عدة مستويات وفي عدة أبعاد؛ ففي إطار التعاون الجماعي توجد عدة أطر للتعاون في الأبعاد الاقتصادية والأمنية. فمن الناحية الاقتصادية تتعدد أطر التعاون، ومن أهمها:

- إطار اتفاقية لومي:

هو أحد أهم قنوات العلاقات متعددة الأطراف التي تربط دول الاتحاد الأوربي مع الدول الأفريقية جنوب الصحراء ودول المحيط الهادي والكاريبي. وقد وُقِّع في إطارها أربع اتفاقيات بدأت الأولى عام ١٩٧٥م وضمت ٤٦ دولة من دول أفريقيا والمحيط الهادي والكاريبي،

وتوسعت العضوية حتى ضمت حوالي ٦٩ دولة في اتفاقية لومي الرابعة التي طبقت في الفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٠م. وقد حرصت دول الاتحاد الأوربي على تجديد الاتفاقية بعد انتهائها؛ حيث صاغت اتفاقية جديدة هي اتفاقية كوتونو في يونيو ٢٠٠٠م.

اتفاقيات لومي هي أساساً اتفاقيات تنموية استطاعت الدول الأفريقية الاستفادة منها سواء في النظام التجاري المعمول به، أو المعونات المالية الممنوحة لأغراض التنمية. إلا أن الحوار بين دول الاتحاد الأوروبي ومجموعة الدول الأفريقية ودول المحيط الهادي والكاريبي في الفترة التي سبقت إعلان اتفاقية كوتونو الأخيرة كشف عن إدخال عناصر جديدة إلى اتفاقية التعاون بين الجانبين؛ حيث طرحت قضايا الحوار السياسي والحكم الرشيد وحل الصراعات كمبادئ أساسية للاتفاق الجديد، وهي المبادئ التي أشارت إليها اتفاقية لومي الرابعة.

ومن الجدير بالذكر أن طرح الولايات المتحدة لقانون النمو والفرص في أفريقيا ـ السابق الإشارة إليه ـ كان الغرض منه منافسة إطار اتفاقيات لومي مما يعد مظهراً من مظاهر التنافس الاقتصادي بين الولايات المتحدة والدول الأوروبية في أفريقيا.

إطار الشراكة الأوروبية المتوسطية:

يلاحظ أن الدول الأوروبية في تعاملها مع القارة الأفريقية عملت على فصل الشمال الأفريقي عن الجنوب الأفريقي ، فإذا كان إطار اتفاقيات لومي قد تعامل مع دول أفريقيا جنوب الصحراء فإنها شكلت إطاراً جديداً للتعامل مع دول الشمال الأفريقي، من خلال مشروع الشراكة الأورو متوسطية.

أسس مؤتمر برشلونة ١٩٩٥م هذا الإطار تعبيراً عن وضع أساس جديد للعلاقات بين دول الاتحاد الأوربي ودول جنوب المتوسط بما فيها دول شمال أفريقيا ، ويقوم هذا الأساس على شراكة اقتصادية وأمنية وسياسية. ففي المجال الأمني أورد إعلان برشلونة خمسة مبادئ أساسية هي: حل المنازعات بالطرق السلمية، الالتزام بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، نزع أسلحة الدمار الشامل، مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، احترام مبدأ المساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. وفي المجال الاقتصادي أكد الإعلان على أهمية تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة ومستدامة، وإقامة منطقة تجارة حرة بشكل تدريجي حتى عام ٢٠١٠م وهو ما تم بالفعل على أرض الواقع، والحوار بين الطرفين في قضايا الديون والمساعدات.

يعد هذا المشروع ـ مثله كمثل الإطار الأول ـ معبراً عن التنافس الأوربي الأمريكي في القارة. فتأييد الاتحاد الأوربي لمشروع الشراكة الأوربية المتوسطية يصطدم مع تأييد الولايات المتحدة للمشروع الشرق أوسطي، كما أن منطقة الشمال الأفريقي هي منطقة تنافس أمريكي فرنسي، حيث طرحت الولايات المتحدة في يونيو ١٩٩٨م مشروع شراكة اقتصادية أمريكية مغاربية مع دول المغرب العربي الثلاث تمهيداً لإقامة منطقة للتجارة الحرة تتنافس بها مع العلاقات الخاصة التي تربط الدول الأوربية بهذه الدول[8].

أما عن التعاون الجماعي على المستوى الأمني فقد سعت الدول الأوربية بعد مذابح رواندا إلى دعم الدبلوماسية الوقائية، وبحث إمكانية

تشكيل قوات أفريقية لحفظ السلام في إطار الدور الأساسي الذي يمكن أن يلعبه الاتحاد الافريقي . وقد حاولت دول الاتحاد الأوربي منع نشوب الصراعات في القارة الأفريقية من خلال مشاركتها في عمليات الإنذار المبكر، والمشاركة في الدبلوماسية الوقائية، والمشاركة في قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومن أمثلة النزاعات التي حاولت دول الاتحاد الأوربي التدخل لحلها الحرب الأثيوبية الإرترية؛ حيث أرسل الاتحاد الأوروبي وفداً ثلاثياً يضم ممثلين عن ألمانيا والنمسا وفنلندا إلى أديس أبابا في مهمة وساطة لمحاولة تهدئة الصراع بين البلدين(٩).

في إطار العلاقات الخاصة التي تربط بين بعض الدول الأوروبية وأفريقيا تجدر الإشارة بشيء من التفصيل إلى العلاقات الفرنسية الأفريقية وسياسة فرنسا في أفريقيا.

السياسة الفرنسية في أفريقيا(١٠) :

تعتبر فرنسا الدولة الأوربية الأولى من حيث قوة نفوذها وقدرتها على الحركة والفعل في الساحة الأفريقية، حتى قيل إن أفريقيا تمثل أحد عوامل ثلاثة لمكانة فرنسا الدولية بجانب مقعدها الدائم في مجلس الأمن والقدرة النووية. وقد حافظت فرنسا على علاقاتها بالدول الأفريقية التي استقلت عنها نتيجة لسياسة تعاونية محكمة ودقيقة طبقتها مع هذه الدول في المجالات العسكرية والاقتصادية والثقافية. ومنذ انتهاء الحرب الباردة تأثر النفوذ الفرنسي في أفريقيا نتيجة عدة اعتبارات أهمها: انخفاض الأهمية الاستراتيجية لأفريقيا لدى القوى الغربية بصفة عامة، والنشاط الأمريكي المتزايد المنافس لفرنسا في القارة.

المصالح الفرنسية في القارة الأفريقية:

تتشعب المصالح الفرنسية في القارة ما بين مصالح اقتصادية وسياسية واستراتيجية أمنية. فمن الناحية الاقتصادية تتركز المصالح الفرنسية في القارة في البحث عن أسواق لتصريف المنتجات والسلع الفرنسية ،المصنعة والحصول على مواد أولية لتنمية الصناعات الفرنسية، خاصة أن فرنسا تعاني نقصاً في هذه المواد داخل أراضيها.

قد استطاعت فرنسا تدعيم وجودها الاقتصادي في القارة الأفريقية من خلال العديد من الآليات ومن أهمها التجارة البينية، فما زالت فرنسا المستورد الأول للمواد الخام والمصدر الأول للسلع المصنعة في بعض الدول الفرانكفونية، والاستثمارات التي تعتبر من أهم الاستثمارات الأجنبية في بعض الدول الفرانكفونية (كوت ديفوار والجابون)، وإنشاء شبكة مواصلات واسعة تربط بين الأجزاء المختلفة للقارة الأفريقية وبين هذه الأجزاء وفرنسا، بالإضافة إلى منطقة الفرنك الفرنسي التي ترتبط بها ست عشرة دولة من غرب ووسط أفريقيا، وتتيح لمواطني هذه الدول التعامل بالعملة الفرنسية. كانت فرنسا في فترة الحرب الباردة تركز على تحقيق هذا الهدف؛ إذ أدركت أن المنافسة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سيكون مجالها الرئيس أوربا وآسيا والشرق الأوسط، ومن ثم يصبح المجال الدولي الوحيد الذي يمكن أن يظل مفتوحاً أمام النفوذ الفرنسي بعيداً عن المنافسة مع الدولتين العظميين هو القارة الأفريقية. إلا أنه مع انتهاء الحرب الباردة تراجعت الأهمية الاقتصادية لأفريقيا لدى فرنسا، ولم تعد أفريقيا تمثل اهتماماًاقتصادياً أولياً حتى أصبحت أفريقيا تعتمد على أقل من ٥ ٪ من نسبة التجارة الفرنسية؛ كما لم

تعد تستقبل سوى أقل من ٢٠٪ من حجم الاستثمارات الفرنسية المباشرة في العالم. ومن الناحية السياسية تهدف فرنسا إلى تحويل الفرانكفونية من تجمع ثقافي إلى حركة سياسية لإنشاء تجمع سياسي فرانكفوني في أفريقيا له صوت سياسي يؤخذ به في الساحة الدولية، وهو ما يعني إنشاء تيار سياسي مناهض للتيار الأنجلو سكسوني- الأمريكي تجتمع تحت مظلته جميع الدول الهادفة إلى الحد من الهيمنة الأمريكية. كما تسعى فرنسا في هذا الإطار إلى الحفاظ على استقرار الأنظمة الأفريقية.

في سبيل تحقيق هذا الهدف السياسي توظف فرنسا أدوات اقتصادية وثقافية؛ فهي تسعى إلى إنشاء شبكات للتعاون والتبادل الاقتصادي والتكنولوجي لدعم التنمية في الدول الفرانكفونية. كما تتميز فرنسا ـ مقارنة بالدول الغربية الأخرى ـ في استخدام الأداة الثقافية معتمدة في ذلك على اللغة المشتركة؛ فاللغة الفرنسية هي السائدة في دول غرب ووسط القارة، والمؤسسات التعليمية والمراكز الثقافية المنتشرة في الأرجاء المختلفة للقارة بالإضافة إلى إطار المنظمة الفرانكفونية التي تضم كافة الدول الناطقة بالفرنسية ومنها الدول الأفريقية والتي توسعت لتضم دولاً غير فرانكفونية.

من الناحية العسكرية والأمنية كانت فرنسا في فترة الحرب الباردة تهدف إلى منع انتشار النفوذ السوفيتي في القارة أو الحد من انتشاره. وبعد انتهاء الحرب الباردة أصبح الخطر الرئيس الذي يتهدد المصالح الفرنسية في أفريقيا هو الولايات المتحدة التي تحاول أن تدعم تواجدها بالقارة، والإسلام السياسي الذي أخذ يتزايد في التسعينيات في القارة الأفريقية على أطراف الصحراء وفي القرن الأفريقي ،خاصة أن نسبة المسلمين في بعض الدول الفرانكفونية نسبة مرتفعة. كما تسعى فرنسا إلى السيطرة على المواقع الإستراتيجية في بعض الدول الأفريقية. فقد اهتمت ـ على سبيل المثال ـ بإنشاء قاعدة عسكرية في جيبوتي لمراقبة المدخل الجنوبي للبحر الأحمر.

في سبيل تحقيق هذه الأهداف تعتمد فرنسا على عدة آليات أهمها القواعد العسكرية التي أنشأتها في ست دول أفريقية[١١]، قوة التدخل السريع التي أنشأتها فرنسا وفقاً لخطة عسكرية جديدة اعتمدتها عام ١٩٩٣م، وتوجد هذه الآلية في جنوب غرب فرنسا وتستطيع أن تتدخل في وقت قصير في كل أنحاء القارة، وعقد اتفاقيات الدفاع العسكري المشترك مع عدة دول (منها الكاميرون، أفريقيا الوسطى، جيبوتي، كوت ديفوار، وغيرها)، واتفاقيات التعاون والمعونة الفنية مع عدة دول (منها بنين، بوركينافاسو، بوروندي، الكونغو، غينيا، السنغال، توجو، وغيرها). كما أنشأت فرنسا عام ١٩٩٧م برنامجاً لدعم المؤسسات والتجمعات الإقليمية لمساعدتها على حفظ الأمن في القارة.

من أمثلة الحالات التي شهدت تدخلاً عسكرياً فرنسياً في القارة التدخل الفرنسي في رواندا عقب مذابح ١٩٩٤م لصالح حكومة الهوتو، ومساندة الرئيس التشادي إدريس ديبي بقوات خاصة ضد المظاهرات الشعبية التي اندلعت عام ١٩٩٦م. كما نظمت فرنسا عام ١٩٩٨م في إطار برنامج التعاون مع المنظمات الإقليمية في أفريقيا مناورات عسكرية بالسنغال بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول الغرب الأفريقي،

وأخرى في الجابون بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول الوسط الأفريقي.

دوائر حركة السياسة الفرنسية في أفريقيا:

تسعى فرنسا في استراتيجيتها الجديدة في القارة إلى توسيع شبكة علاقاتها بحيث تتخطى مناطق نفوذها التقليدية إلى دول أفريقية جديدة كانت تابعة للنفوذ البريطاني والبرتغالي والبلجيكي. وبصفة عامة فإن فرنسا تهتم بوجودها في نفس مناطق الاهتمام الأمريكي ، ولذلك تحتدم المنافسة بين البلدين في مناطق البحيرات العظمى والقرن الأفريقي والغرب الأفريقي.

ففي منطقة البحيرات العظمى ساندت فرنسا نظام الرئيس موبوتو سيسي سيكو في زائير (الكونغو الديمقراطية حالياً) في مواجهة كابيلا الذي دعمته الولايات المتحدة. وكان انهيار نظام موبوتو دافعاً لظهور العديد من الاتجاهات التي أكدت قرب نهاية النفوذ الفرنسي في أفريقيا، وتدخلت عسكرياً في رواندا عقب المذابح الأثنية عام ١٩٩٤م لصالح حكومة الهوتو.

في السودان نشأت المنافسة الفرنسية للولايات المتحدة الأمريكية من خلال مساندة فرنسا لنظام الرئيس البشير في السودان، والذي كان العدو الأول للولايات المتحدة في المنطقة. وقد ساندت فرنسا النظام الإسلامي في السودان لعدة أسباب أهمها الرغبة في إيجاد مرتكز لها في منطقة البحيرات العظمى بعد أن تراجع نفوذها في هذه المنطقة، واستخدام فرنسا لحكومة الإنقاذ - خاصة في فترة وجود حسن الترابي في الحكم- في الوساطة بين الجماعات الإسلامية في الجزائر وفرنسا التي كانت تسبب لفرنسا الكثير من المشكلات الأمنية والاجتماعية في الداخل بالإضافة إلى تدفق البترول في بحر الغزال واحتمالات وجوده في الشمال أيضاً.

وقد استطاعت فرنسا بمساندتها لحكومة الإنقاذ أن تؤجل نسبياً تطبيق الخطة الأمريكية؛ إلا أن الوجود الأمريكي في السودان في الفترة الماضية أصبح مكثفاً مع تراجع الدور الفرنسي الذي اقتصر في تصريحات دبلوماسية بشجب الحرب وتأييد مبادرة الإيغاد.

في منطقة القرن الأفريقي تتنافس فرنسا مع الولايات المتحدة من خلال نفوذها في جيبوتي، وهي أكبر قاعدة عسكرية فرنسية في أفريقيا، بالإضافة إلى العلاقات الطيبة التي تربطها بنظام أسياسي أفرقي في إريتريا؛ حيث تدعمها فرنسا باستثمارات ومساعدات فنية ومالية. كما كان لها موقف إيجابي مع جبهة التحرير الإيريترية منذ عام ١٩٨٢م. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن فرنسا عضو في نادي أصدقاء الإيغاد.

في منطقة الغرب الأفريقي يوجد احتكار فرنسي للأسواق في دول غرب أفريقيا الفرانكفونية تحاول الولايات المتحدة منافسته. كما يوجد تنافس أمريكي فرنسي في منطقة الجنوب الأفريقي. وعندما تحفظت جنوب أفريقيا على مبدأ «التبادل التجاري وليس المعونات» الذي أيدته الولايات المتحدة استغلت فرنسا هذا الموقف ولوحت باستعدادها لتقديم برامج للتعاون الفرنسي الأفريقي تعتمد في جانب منها على المساعدات الاقتصادية والمالية.

خاتمة:

أفريقيا كقارة ما زالت بكر، إذ تنضح بالموارد الكامنة، التي تثير شهية الدول الغربية التي استنفدت مواردها، وما زالت صناعتها ونموها

في حاجة ملحة للموارد الأفريقية، والأسواق الأفريقية لتصريف إنتاجها من البضائع.

عامل آخر،النظرة الإستراتيجية والجيوستراتيجية للقارة الأفريقية بموقعها الفريد بين قارات العالم. كما أن ظهور الحركات الإرهابية في بداية هذا القرن والتخوف الغربي منه، واعتبار أن الدول الأفريقية دول هشة ويمكن أن تكون ملجأً هذه الحركات زاد من اهتمام الدول الغربية بأفريقيا.

نتيجة للفقر المتفشي في القارة وحركة الهجرة عبر البحر الأبيض المتوسط للقارة الأوربية، يعتبر ذلك أحد المسائل المزعجة بالنسبة لأوروبا في ظل الأزمات الاقتصادية التي تمر بالدول الأوربية والخوف من الضغط الاقتصادي والاجتماعي الذي يسببه المهاجرون.

هناك تنافس خفي بين الدول الغربية على أفريقيا. كما أن دخول الصين في أفريقيا أجمع مهدد حقيقي للمصالح الغربية في أفريقيا، إذ أن الصين في تعاملها لا تلجأ إلى التعقيدات الكثيرة التي تقوم بها الدول الغربية، لذلك وجد الأفارقة سهولة في التعاون مع الصين.

هوامش:

١. الشفيع محمد المكي، السياسة الفرنسية في أفريقيا، الملف الدوري رقم ١٢، مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، ديسمبر ٢٠٠١م، ص٦.

٢. الشفيع محمد المكي، السياسة الفرنسية في أفريقيا، الملف الدوري رقم ١٢، مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، ديسمبر ٢٠٠١م، ص٦.

٣. نفس المرجع،

٤. د. حمدي عبد الرحمن/ سياسات التنافس الدولي في إفريقيا/ مجلة البيان/ سبتمبر٢٠٠٥ مرجع سابق

٥. نيفين حليم أوروبا تتجه لنفط إفريقيا/ مرجع سابق، ص ٥٤ ـ ٥٥.

<?>)تم التصديق على هذا القانون في مايو ٢٠٠١م ولم يطبق حتى الآن سوى على خمس دول من مجموع خمس وثلاثين دولة يخاطبهم هذا القانون. انظر في تفصيل ذلك:

٦. Charles Cobb. " Bush unveils new US initiative to boost investment ", http :// allafrica.com, stories , ٢٠٠١/١١/٣.

٧. د. حمدي عبد الرحمن/ نفس المرجع

٨. انظر في تفصيل ذلك: حمدي عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ١٩٥، ونيفين حليم، مرجع سابق، ص ٧٥ ـ ٧٧.

٩. انظر في تفصيل ذلك: هاني رسلان، أبعاد التغير في السياسة الأمريكية تجاه السودان، السياسة الدولية، العدد ١٤٩، يوليو ٢٠٠٢م، ص ١٣٢ ـ ١٣٥، وحمدي عبد الرحمن، السودان ومستقبل التوازن الإقليمي في القرن الأفريقي، السياسة الدولية، العدد ١٤٧، يناير ٢٠٠١م، ص ١١١ ـ ١١٣.

١٠. انظر في تفصيل ذلك السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا: إجلال رأفت، السياسة الفرنسية في أفريقيا جنوب الصحراء، السياسة الدولية، العدد ١٤٥، يوليو ٢٠٠١م، ص ٨ ـ ٢٣.

١١. انظر في تفصيل العلاقات الأفريقية الأوروبية: محمود أبو العينين، العلاقات الأوروبية الأفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة، السياسة الدولية، العدد ١٤٠، إبريل ٢٠٠٠م، ص ٨ ـ ٣٢.